العدد (1)
مارس 2019

إعداد:
د. هبة عبد المنعم د. الوليد بن طلحة

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

موجز سياسات
النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل في الدول العربية

- تقدر حجم فجوة تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنحو 5.2 تريليون دولار أمريكي في البلدان النامية، فيما تتراوح الفجوة في العالم العربي بما يتراوح بين 210 و240 مليار دولار.
- نسبة الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تزال محدودة تدور حول 9 في المائة من مجمل الائتمان المصرفي في الدول العربية.
- تحصل المشروعات متناهية الصغر على نسبة لا تتعد 14 في المائة من مجمل الائتمان الممنوح للقطاع في الدول العربية.
- يتطلب حفز التمويل الموجه للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دمج تلك المشروعات في إطار الاقتصاد الرسمي.
- يعد التوسع في آليات ضمان القروض الموجهة للمشروعات متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة، وتوفير المعلومات الائتمانية، وسجلات الأصول المنقولة من أنجح الآليات للتوسع في منح الائتمان المصرفي لهذه المشروعات.
- التمويل الاسلامي يمكن أن يغطي جانباً من فجوة تمويل تلك المشروعات بما يتراوح بين 8.6 و13.2 مليار دولار.
- توفر التقنيات المالية الحديثة لا سيما تقنيات التمويل الجماعي التي يتوقع أن يبلغ حجم سوقها العالمي 100 مليار دولار عام 2025 فرصاً واعدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
- تتيح البيئات الرقابية التجريبية "Regulatory Sandboxes" فرصاً جيدة للسلطات الرقابية في الدول العربية لتطوير الأطر الداعمة لصناعة التقنيات المالية، وخاصة تلك التي تركز على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الشمول المالي للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

هناك علاقة وثيقة ما بين النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والنمو الشامل والمستدام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 كما يتضح من العديد من الدلائل الدولية. فقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مساهم أساسي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، وزيادة الصادرات في معظم البلدان بغض النظر عن مستويات الدخل. إضافة إلى ذلك، فإن تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يُعزز القدرة التنافسية، ويزيد التنوع الاقتصادي، ويدعم المُنعة الاقتصادية. تعتمد العلاقة الوثيقة بين النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والنمو الشامل والمستدام في العديد من الأقاليم الجغرافية، إلى حد كبير على وجود متطلبين رئيسين يتمثلان في توفر بيئة الأعمال الداعمة، وفرص النفاذ للتمويل.

في هذا السياق، تشير التقديرات الدولية إلى أن حوالي 70 في المائة من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة لا تستطيع النفاذ إلى التمويل لا سيما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. في هذا الإطار، تُقدر الفجوة التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الرسمي في البلدان النامية بنحو 5.2 تريليون دولار أمريكي [1] (حيث تقدر مستويات الطلب على التمويل من قبل هذه المشروعات بنحو 8.9 تريليون دولار، فيما تمثل مستويات المعروض من التمويل الحالية 3.7 تريليون دولار) أي أن الفجوة الحالية تمثل 1.4 ضعف مستويات التمويل الحالي. فيما ترتفع الفجوة إلى نحو 8.1 تريليون دولار إذا ما تم الأخذ في الاعتبار احتياجات التمويل للمشروعات

[1] يشمل 128 دولة.

متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي في البلدان النامية[2].

نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في الدول العربية

تعول العديد من البلدان العربية على النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق عدد من الأهداف التنموية بما يشمل تعزيز فرص النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل بما يساعد على خفض معدلات البطالة لا سيما بطالة الإناث والشباب التي تجاوزت ضعف المعدلات الدولية، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وزيادة التنويع الاقتصادي والتنافسية الدولية. تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية نسبة تتراوح ما بين 90 و99 في المائة من إجمالي عدد المشروعات في القطاع الرسمي[3]. تسهم هذه المشروعات بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 16 و80 في المائة. تسجل هذه النسبة أعلى مستوياتها في الدول العربية ذات الهياكل الاقتصادية المتنوعة بما يفوق متوسط الدول النامية البالغ 40 في المائة، بما يؤكد دور القطاع في زيادة مستويات التنويع الاقتصادي. أما فيما يتعلق بمساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل في البلدان العربية فتتراوح ما بين 20 و40 في المائة، وهي نسبة تقل بكثير في المقابل مقارنة مع متوسط المساهمة المسجلة في الاقتصادات النامية البالغة 60 في المائة، مما يبرز عدد من التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي[4].

مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول العربية (%)

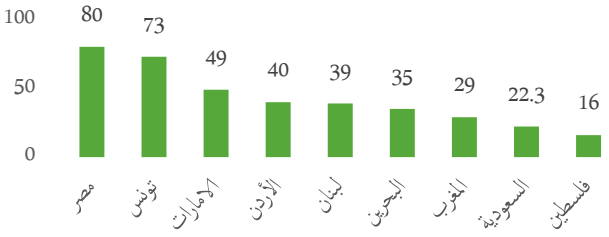

المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

تمثل تحديات النفاذ إلى التمويل واحدة من أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، مما يحد من قدرتها على دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث لا تتوفر لنحو 79 في المائة من هذه المشروعات فرص النفاذ للتمويل، في ظل فجوة تمويلية تقدر بما يتراوح بين 210 و240 مليار دولار [5]. في السياق ذاته، لا تمثل التسهيلات المصرفية المُقدمة إلى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة سوى 9 في المائة من إجمالي التسهيلات المصرفية في الدول العربية، وهو ما يقل بكثير عن متوسط البلدان متوسطة الدخل البالغ نحو 18 في المائة.

نسبة الائتمان الممنوح لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات (%)

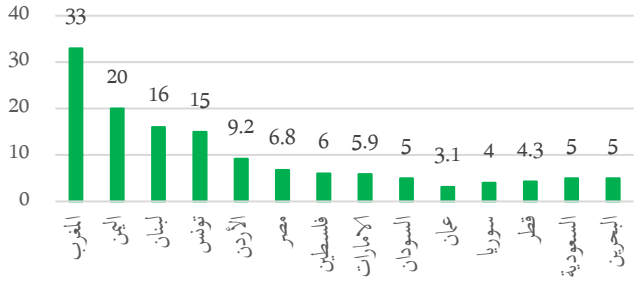

المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

من ناحية أخرى، يؤثر نمط الإنفاق في العديد من الدول العربية على ثقافة الادخار باعتبارها ركيزة أساسية لحفز مصادر التمويل المحلية، وبالتالي يؤثر سلبًا على موارد التمويل الداخلي التي يمكن توجيهها لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. في هذا السياق، يمتلك 7 في المائة فقط من إجمالي السكان العرب البالغين حسابات ادخارية بهدف إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقابل 14 في المائة للمتوسط العالمي، في حين أن 5 في المائة فقط من السكان العرب البالغين يمتلكون حسابات اقتراض من المؤسسات المالية لإدارة مشاريع صغيرة ومتوسطة مقابل 11 في المائة للمتوسط العالمي[6].

---

2 World Bank, IFC, SMEs Finance Forum, (2017). "MSMEs Finance Gap: Assessment of the shortfalls and Opportunities in Financing Micro, Small and Medium Enterprises in Emerging Markets".

3 World Bank, (2015). "World Bank Brief on Small and medium Enterprises (SMEs) Finance", Sep.

4 صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

5 Saleem Q. (2017). "Overcoming Constraints to SMEs Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance", IFC Advisory Services in the Middle East and North Africa.

6 World Bank (2018). "Findex Database".

نسبة الذين يدخرون أو يقترضون بغرض إنشاء مشروع صغير أو متوسط في عام 2017 (%)

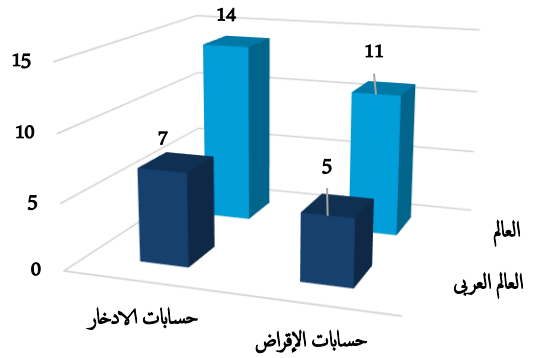

المصدر: البنك الدولي (2018)، "قاعدة بيانات Findex".

جهود الحكومات العربية لتعزيز نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل

إدراكاً من الحكومات العربية لأهمية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اعتمد العديد منها رؤى مستقبلية واستراتيجيات تستهدف النهوض بهذا القطاع، تتضمن مستهدفات كمية لرفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل من خلال تبني العديد من السياسات والتدخلات الهادفة إلى تجاوز التحديات التي تواجه القطاع على عدد من الأصعدة، ولعل من أهمها تيسير نفاذه إلى التمويل. في هذا الإطار، تم إنشاء العديد من المؤسسات التمويلية المخصصة لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من البلدان العربية بشروط تفضيلية تتلاءم مع احتياجات هذه المشاريع.

بالنظر إلى تواضع نسبة التسهيلات المصرفية المُقدمة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تقدر بنحو 9 في المائة من مجمل الائتمان المصرفي كما سبق الإشارة إليه، تبنت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية عدد من التدابير التحفيزية لتشجيع البنوك على تقديم المزيد من القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. حيث شجعت البنوك المركزية في العديد من البلدان العربية البنوك على إنشاء وحدات متخصصة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتضطلع بمسؤولية جميع الأعمال ذات الصلة بها بما في ذلك الاستشارات والتمويل. علاوة على ذلك، سمحت بعض البنوك المركزية للمؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية) بالمساهمة في رؤوس أموال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن نسب معينة. بينما اختارت بنوك مركزية أخرى ضخ كميات من السيولة لتحفيز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كذلك تبنت مصارف مركزية عربية برامج لحفز النشاط الاقتصادي بالتركيز على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها مصرف لبنان، الذي تبنى سياسات تستهدف حفز المصارف على توفير التمويل لتلك المشروعات لاسيما الشركات العاملة في مجال الاقتصاد المعرفي في إطار حزم تحفيزية بلغ إجمالي قيمتها 5 مليارات دولار وتم في إطارها تأسيس 800 شركة جديدة وتوفير 6 الآف فرصة عمل وزيادة في مستويات الدخل المحلي بنحو 1 مليار دولار[7].

كما سعت البنوك المركزية العربية إلى تشجيع القطاع المصرفي لرفع نسبة الائتمان الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى مستويات تتراوح بين 12 و20 في المائة من إجمالي التسهيلات المصرفية (مصر، والسودان). من ناحية أخرى، استهدفت بعض البنوك المركزية العربية تشجيع البنوك على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال خفض أوزان المخاطر المرتبطة بهذا النوع من القروض إلى 75 في المائة في الإطار الخاص باحتساب نسبة كفاية رأس المال (الإمارات، وقطر). كما شملت الحوافز المقدمة من البنوك المركزية كذلك تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي بنسبة محددة للبنوك التي تتوسع في إقراض هذه المشروعات، أو تسهيل فرص نفاذها إلى النوافذ الإقراضية للبنك المركزي (السودان). في حين لجأت بعض المصارف المركزية العربية إلى خفض سعر الفائدة المرتبط باقراض هذه المشروعات إلى ما يساوي سعر فائدة السياسة النقدية، أو حتى دون هذا المستوى في دول عربية أخرى (مصر، والمغرب).

من جانب آخر، هناك مبادرات من بعض الدول العربية للاستفادة من أسواق الأوراق المالية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ففي مصر تم إنشاء بورصة النيل في العام 2010 كأول منصة أوراق مالية لقيد وتداول الشركات المتوسطة والصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقواعد للإدراج والتداول تتلاءم مع طبيعة هذه الشركات. بيد أن تطور هذه التجربة يواجه بعض التحديات منها اقتناع ملاك الشركات بأهمية تسجيلها بسوق المال والاستجابة لمتطلبات الحوكمة والإفصاح. فيما تدرس دول عربية أخرى اتخاذ خطوات مماثلة (السودان، والعراق، والمغرب)، وتتجه دول عربية أخرى، للاستفادة من أسواق الأوراق المالية القائمة لتداول أسهم ملكية المنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل (الإمارات، وقطر).

[7] AMF and BIS, (2017). "Central Bank Papers on Monetary Policy in the Arab Region", AMF-BIS Second Working Party Meeting on Monetary Policy in the Arab Region, Nov.

من جانب آخر، اهتمت المصارف المركزية العربية باستكشاف فرص الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة في زيادة فرص نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. فعلى سبيل المثال، تم في المغرب إعداد مشروع قانون لتنظيم التمويل الجماعي، كما اتجه عدد من المصارف المركزية إلى تأسيس بيئات رقابية تجريبية (Regulatory Sandboxes) لتوفير البيئة الداعمة لنمو التقنيات المالية الحديثة لاسيما تلك المرتبطة بزيادة فرص نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل كما هو الحال في السعودية، والإمارات، والبحرين، والأردن ولبنان.

كذلك سعت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى، إلى ضمان توفير بنية تحتية داعمة للقطاع المالي لتسهيل نفاذ هذه المشروعات إلى التمويل من خلال توفير أنظمة الضمانات، وسجلات الأصول المنقولة، ونظم المعلومات الائتمانية، وتطوير قوانين الإفلاس، وتعزيز كفاءة نظم المدفوعات والتسوية.

دور صندوق النقد العربي في تعزيز فرص نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

في إطار سعي صندوق النقد العربي لدعم جهود البلدان الأعضاء الهادفة إلى تحقيق النمو الشامل والمستدام، يركز الصندوق بشكل خاص في إطار استراتيجيته الخمسية الحالية (2015-2020) على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مستويات الشمول المالي في المنطقة العربية. تتضمن الاستراتيجية الحالية للصندوق عدة مبادرات وبرامج شاملة تهدف إلى تسهيل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتيسير فرص نفاذها إلى التمويل. في هذا السياق، أطلق صندوق النقد العربي في عام 2016 تسهيل "البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" بهدف دعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالنظر إلى الدور المهم الذي تلعبه هذه المشروعات في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. تم في إطار هذا التسهيل دعم إصلاحات النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية مع التركيز على تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للشباب والإناث وسكان المناطق الريفية بهدف تحقيق النمو الاحتوائي وتمكين البلدان العربية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم الشمول المالي في المنطقة العربية، كوسيلة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي، والمساهمة في الاستقرار المالي، وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أطلق صندوق النقد العربي المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية في عام 2017 التي تسعى من بين أهدافها إلى دعم وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. في إطار هذه المبادرة، قدم الصندوق لبلدانه الأعضاء الدعم الفني على صعيد صياغة استراتيجيات الشمول المالي مع التركيز على قطاع المشروعات الصغيرة المتوسطة. كما قدم الصندوق لبلدانه الأعضاء الدعم الفني على صعيد القيام بمسوحات تستهدف حصر الاحتياجات التمويلية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مسوحات جانب الطلب)، بما يساعد مستقبلاً على التقييم الدقيق لاحتياجات التمويل لهذا القطاع الحيوي وتبني السياسات اللازمة لرأب فجوات التمويل القائمة.

من جانب آخر، أطلق صندوق النقد العربي مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة للدول العربية في عام 2018 بهدف الاستفادة من تطور التقنيات المالية ودورها في زيادة مستويات كفاءة الخدمات المالية وتيسير نفاذ الفئات غير المشمولة مالياً إلى التمويل ومن أهمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الرؤية المستقبلية والانعكاسات على صعيد السياسات

توضح الدلائل الدولية تركيز العديد من دول العالم بشكل أكبر على السياسات ذات الآثار قصيرة الأجل لتوفير الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحوافز الاستثمارية والضريبية، وعدم تركيزها في المقابل على السياسات ذات الآثار طويلة الأجل التي تضمن استدامة النمو لهذه المنشآت واستمرارية بقائها، في حين أن أفضل الممارسات الحكومية لدعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتمثل بالأساس في السياسات التي تستهدف خفض كلفة ومخاطر الائتمان الموجه إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتيسير فرص نفاذها إلى الأسواق الداخلية والخارجية، وحفز مستويات انتاجيتها وتنافسيتها، وتعزيز القدرات البشرية والتقنية للمشروعات العاملة في هذا القطاع.

كذلك يعتبر توفر عدد من محفزات النمو من أهم العوامل المساعدة على بقاء واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف مراحل دورة حياة هذه المشروعات، حيث تختلف احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمراحل تطورها. ففي المراحل الأولى لتأسيس هذه المشروعات، تكون بحاجة أكبر للدعم الفني في مجال تعزيز القدرات الإدارية والإنتاجية، كما تكون معرضةً بشكل أكبر لمخاطر الإفلاس، ولذا تتنامى حاجتها إلى النفاذ للائتمان وضمانات التمويل، ومع مضي المنشآت الصغيرة والمتوسطة قدماً وتطورها تكون بحاجة أكبر إلى المساعدة في مجال النفاذ للأسواق الخارجية ودعم قدراتها التنافسية والبشرية والتقنية.

هناك أهمية كذلك على صعيد عملية صنع السياسات لربط خطط النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي

بالرؤى الاستراتيجية للدول العربية بهدف تحقيق النمو الشامل والمستدام، وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي، ودعم القدرة على المنافسة، والتكامل في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز التوجه نحو الابتكار. كما أن وفاء الدول العربية بغايات وأهداف التنمية المستدامة 2030 يستلزم المزيد من التركيز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للشباب، والمرأة، والفئات الفقيرة والهشة، وقاطني المناطق الريفية وهو ما يجب أن تأخذه التدخلات الهادفة إلى النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بعين الاعتبار.

ونظراً لكون قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قطاع ديناميكي سريع التطور بالأساس، فلابد وأن يواكب ذلك نقلة نوعية في طريقة تجاوب الحكومات العربية وخططها للنهوض بهذا القطاع، بحيث تتسم بالمرونة الكافية والكفاءة والابتكار فيما يتعلق بالتدخلات التي يتم تبنيها لدعم هذا القطاع. من جانب آخر، يتطلب حفز التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تركيز البلدان العربية على آليات دمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار الاقتصاد الرسمي بهدف تيسير فرص نفاذها للائتمان، وكذلك على مواصلة جهودها لضمان وجود البنية الأساسية للقطاع المالي الداعمة لنفاذ هذه المشروعات إلى التمويل بما يشمل وجود أطر قانونية، وآليات خاصة بضمان الائتمان الموجه لها، وسجلات للأصول المنقولة، وشركات للمعلومات الائتمانية، ونظم متطورة لأنظمة المدفوعات والتسوية، إضافة إلى تطوير قوانين الإفلاس.

رغم التقدم المُحرز على صعيد تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، هناك حاجة للمزيد من التركيز على توفير التمويل للمشروعات متناهية الصغر التي لا تزال نسبتها من مجمل التمويل الممنوح للقطاع محدودة وفي إطار نسب متواضعة تتراوح بين 2 و14 في المائة في الدول العربية [8]، وهو ما يستلزم النظر في آليات أكثر ملائمةً لتمويل هذه النوعية من المشروعات، لا سيما في ضوء الارتباط الكبير بين تيسير نفاذ المشروعات متناهية الصغر التي تتضمن العديد من الفئات الهشة في المجتمع (المرأة، الشباب، الفقراء، قاطني المناطق الريفية) إلى التمويل وقدرة الدولة على تحقيق أهدافها الرامية إلى تحقيق النمو الاحتوائي، والوفاء بأهداف التنمية المستدامة. كذلك هناك فرص كبيرة يتعين أن تعول عليها البلدان العربية للتوسع في تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الاستفادة من الفرص التي توفرها أسواق الأوراق المالية في الدول العربية لحشد المدخرات المحلية وتوجيهها إلى تلك المشروعات سواءً من خلال المنصات المتوفرة بالبورصات القائمة أو من خلال إنشاء منصات مُخصصة لإدراج وتداول الأسهم الخاصة بمثل هذه المشروعات.

من جانب آخر، هناك فرص للاستفادة من تنامي سوق التمويل الاسلامي ومن تميز موقع الدول العربية وصدارتها لنشاط التمويل الاسلامي (60 في المائة من نشاط الصيرفة الإسلامية، و31 في المائة من إصدارات الصكوك على مستوى العالم)[9] في تغطية جانباً من فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في ضوء الطلب الكبير من قبل بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة على منتجات التمويل المتوافقة مع الشريعة بنسبة تتراوح في الدول العربية ما بين 20 و90 في المائة من مجمل المشروعات العاملة في هذا القطاع[10]، فالتقديرات تشير إلى أن التمويل الإسلامي يمكن أن يساهم في سد جانباً من فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقدر بما يتراوح بين 8.6 و13.2 مليار دولار[11].

كذلك توفر التقنيات المالية الحديثة لا سيما تقنيات التمويل الجماعي التي يتوقع أن يبلغ حجم سوقها 100 مليار دولار عام 2025 على مستوى العالم فرصاً واعدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بما يؤهلها إلى أن تكون من أهم مصادر تمويل هذه النوعية من المشروعات [12]. في هذا الصدد، توفر البيئات الرقابية التجريبية فرصاً جيدة للسلطات الرقابية في الدول العربية لتطوير الأطر الداعمة لصناعة التقنيات المالية، وخاصة تلك التي تركز على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. من جانب آخر، تبدو الحاجة ملحة لتشجيع مزودي الخدمات المالية على الاستفادة من استخدام بعض التقنيات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة، على الأخص تقنيات البيانات الضخمة، والذكاء الصناعي، والبلوكشين في التغلب على تحدى عدم تماثل المعلومات (Asymmetric Information Problem)، التي كانت تحول مسبقاً دون تمكن القطاع المصرفي من توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تُمكّن هذه التقنيات مزودي الخدمات المالية من التقييم الدقيق لمخاطر ائتمان هذه النوعية من المشروعات، بالتالي التوسع في منح الائتمان للمشروعات المؤهلة لذلك.

---

[8] صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

[9] IFSB, (2018). "Islamic Financial Services Stability Report".

[10] IFC, (2014). "Survey on Islamic Finance and SMEs". The International Finance Corporation, Washington D.C.

[11] IFC, (2017). "Islamic Banking Opportunities Across Small and Medium Enterprises in MENA"., IFC Advisory Services in the Middle East and North Africa, Washington D.C.

[12] UNDP, (2017). "Financing Solutions for Sustainable Development".